الأنباء
الجمعة 30 نوفمبر 2012

استمرار الاعتصام بميدان التحرير.. ودعوة للتظاهر اليوم لإسقاط الإعلان الدستوري

مرسي: لست فرعوناً.. ونحن نتعلم كيف نكون أحراراً

بعض المتظاهرين يرمون قوات الأمن بالحجارة بالقرب من ميدان التحرير امس (ا.ب)

القاهرة ـ وكالات: ساد الهدوء ميدان التحرير أمس وذلك في ظل استمرار اعتصام العديد من القوى السياسية بالميدان لليوم السادس على التوالي وذلك احتجاجا على الاعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس محمد مرسي يوم الخميس الماضي.

وشهد ميدان «سيمون بوليفار» اشتباكات متقطعة دارت بين المتظاهرين وقوات الأمن ولكنها اقل من مثيلتها التي حدثت خلال الأيام الأربعة الماضية وذلك بعد بناء جدار خرساني بالميدان للفصل بين المتظاهرين وقوات الأمن.

وواصل المعتصمون بميدان التحرير إغلاقهم لجميع المداخل المؤدية إلى الميدان لليوم السابع على التوالي حيث استمر تحويل حركة سير السيارات من أمام المتحف المصري إلى شارع قصر النيل، وأمام جامعة الدول العربية إلى كورنيش النيل وكذلك من شارع قصر العيني إلى منطقة جاردن سيتي.

وكعادتهم كل صباح، قام المتظاهرون بتقسيم أنفسهم الى مجموعات والانتشار في كل أرجاء الميدان لجمع القمامة والمخلفات ووضعها على جوانب الميدان وحرقها.

ومن جانبها، قامت وزارة الصحة بنشر عدد من سيارات الاسعاف بشارع الفلكي لخدمة المعتصمين، فيما واصل المستشفى الميداني المتواجد في بداية شارع طلعت حرب والآخر الموجود بالحديقة الوسطى للميدان تقديم خدماتهما للمعتصمين.

وأكد المعتصمون استمرارهم في الاعتصام بالميدان لحين تحقيق مطالبهم المتمثلة فى إسقاط الإعلان الدستوري الجديد، وحل الجمعية التأسيسية للدستور والدعوة إلى حوار وطني للتوافق على معايير وآليات وطنية لبناء تأسيسية جديدة تضم كل التيارات وكل القوى الاجتماعية، وإصدار تشريع للعدالة الانتقالية يضمن القصاص للشهداء، وإقالة حكومة د.هشام قنديل وتشكيل حكومة ثورية وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وتطهيرها.

وكان 18 من الأحزاب والقوى السياسية قد أصدروا بيانا الجمعة الماضية اعلنوا فيه اعتصامهم داخل الميدان احتجاجا على الإعلان الدستوري الجديد، ومن ابرزهم الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حزب الدستور، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، التيار الشعبي المصري، حزب المصريين الأحرار، حزب الكرامة، شباب 6 ابريل (الجبهة الديموقراطية)، الاشتراكيون الثوريون، الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، حركة شباب العدالة والحرية، حركة المصري الحر، حركة كفاية، حركة 6 ابريل، الجبهة القومية للعدالة والديموقراطية، اتحاد شباب ماسبيرو، الى ذلك دعت الجمعية الوطنية للتغيير أمس الشعب المصري بمختلف أطيافه إلى التظاهر بميدان التحرير بالقاهرة اليوم الجمعة والاستمرار في الاعتصام حتى إسقاط الإعلان الدستوري.

وحثت الجمعية، شباب الثورة والأحزاب والقوى والحركات الوطنية والنقابات العمالية والمهنية والفلاحين في كل أنحاء مصر على الاحتشاد في ميادين التحرير بالقاهرة والمحافظات اليوم والاستمرار في الاعتصام حتى إسقاط إعلان مرسي اللاشرعي وحل الجمعية التأسيسية الباطلة (التي تضع مشروع دستور جديد للبلاد)».

وحذرت الجمعية من مخاطر دعوة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية إلى التظاهر بميدان التحرير السبت واصفة التصرف بالإجرامي.

وحملت مرسي والحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى التي تعتزم التظاهر السبت المسؤولية الكاملة عن أي قطرة دم تراق خلال جريمة تظاهرهم.

كما اعتبرت الجمعية الوطنية للتغيير أن دعوة التيارات الدينية للتظاهر تخفي حقيقة المؤامرة الكبرى التي تدبر للتعمية على خطة تمرير الدستور الذي صاغته التيارات المستترة خلف الشعارات الدينية وبمعزل عن كل التيارات الوطنية وأطياف وجموع المجتمع المصري التي احتشدت في تظاهرة مليونية يوم الثلاثاء الماضي.

ورأت أن ساعة الحقيقة قد حانت وتحددت الخنادق وسوف يسقط كل من يستجيب لمناورات ودعوات الحوار مع سلطة الإخوان التي تستهدف شق الصف وإجهاض الانتفاضة العظيمة لجماهير شعبنا والقوى الثورية قبل تحقيق أهدافها وإسقاط الإعلان الدستوري غير الشرعي.

واختتمت الجمعية بيانها بالقول إن جماهير الشعب المصري التي تصدت لجبروت واستبداد وإرهاب النظام المخلوع لقادرة على أن تسقط مؤامرة أعداء الثورة والشعب الذين اغتصبوا السلطة وخانوا الثورة ودماء شهدائها الأبرار.

من جانبه قال الرئيس المصري د.محمد مرسي إنه لن يتراجع عن الإعلان الدستوري قبل أن يكون هناك دستور، متهما رموز النظام السابق بالوقوف وراء العنف الذي تشهده البلاد الآن.

ورفض مرسي في مقابلة مع مجلة «التايم» الأميركية وصفه بالفرعون مذكرا بأنه سجن وأن السبب وراء ذلك هو دفاعه عن القضاء والقضاة.

وأضاف أعرف تمام المعرفة ماذا يعني الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية فهذا المفهوم الأساسي لدولة تقوم على المؤسسات.

والشعب هو المصدر الرئيسي للسلطة والرئيس يمثل السلطة التنفيذية وهو منتخب من الشعب وأنا حريص على أن يكون للشعب الحرية الكاملة في الانتخابات وحريص على نقل السلطة عبر انتخابات حرة وذهبت إلى جميع أنحاء العالم سواء في الولايات المتحدة وأوروبا أو الشرق وأعرف كيف تجري الأمور، وشدد على أنه حين سيكون لدينا دستور فإن ما أصدرته (الإعلان الدستوري) سيبطل فورا.

وأشار الرئيس المصري إلى أن الاستطلاعات الأخيرة أظهرت أن أكثر من 80٪ حوالي 90٪ من الشعب المصري مع ما أقوم به، فهذا ليس ضد الشعب بل يتلاءم مع معتقداتهم، وأضاف هناك فرق بسيط بين ما يحصل الآن في التعبير عن الآراء وما حصل في يناير 2011هناك بعض العنف الذي لم نره سابقا مشيرا إلى أن هناك علاقة بين أعمال العنف هذه وبعض رموز النظام السابق.

وقال إن لديه معلومات تؤكد ذلك، واعتبر أن ما يجري في مصر هو خلاف بين غالبية ومعارضة وقال إن الموضوع هو أغلبية ومعارضة وان المصريين الآن يتعلمون كيف يصبحون احرارا، يمكنني رؤية ذلك جيدا، ولكن المعارضة الآن ليست كما كانت في السابق، فهم لديهم الحقوق الآن ويفعلون ما يقولون.

وإن كان لديك 25٪ إلى 30٪ معارضة فهذا رقم كبير.

وأكد حرصه على أن يكون هناك حرية تعبير حقيقية وحرية معتقد حقيقية وحرية ممارسة للعقائد الدينية، وقال: سأظل دوما حريصا على نقل السلطة، أنا رئيس منتخب ومسؤوليتي الرئيسية هي الحفاظ على السفينة الوطنية خلال تلك الفترة الانتقالية.

وقال إن هذا الأمر ليس سهلا وإن المصريين عازمون على المضي قدما في طريق الحرية والديموقراطية مضيفا نحن حريصون في مصر وأنا بشكل شخصي على الحفاظ على الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والإخوان المسلمون لا يقولون أي شيء مختلف عن هذا.

من جهة ثانية لفت مرسي الى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما كان متعاونا جدا في مسألة التوصل إلى هدنة في غزة مضيفا أن أعماله تطابقت مع نواياه، وكنا نتحدث معا عن وقف إطلاق النار. هذا مهم، ومن ثم يمكننا الحديث عن الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هذا ليس سهلا بل في غاية الصعوبة، وأشار الى أن مصر تبذل جهدا لتقريب وجهات النظر بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقال مرسي إن الفترة الحالية هي فترة جديدة ليس فقط بالنسبة لمصر أو شعوب الربيع العربي بل للعالم كله لإعادة دراسة ما تم بشكل خاطئ في الماضي والنظر في كيفية تصحيحه قدر المستطاع.

أقصى اعتراض لم يتجاوز 4 أصوات من إجمالي 85

إقرار مواد الشريعة والأزهر والوقف في مسودة الدستور

الجمعية التأسيسية للدستور خلال التصويت امس على المسودة النهائية (ا.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: صوتت الجمعية التأسيسية، التي يهيمن عليها الإسلاميون، امس، على المسودة النهائية للدستور. وتم تصعيد 11 عضوا احتياطيا بدلا من الذين استنفدوا مرات الغياب في التأسيسية دون إعلان عذر او رغبة في العودة. وعاد الى الجمعية د.محمد محيي الدين وممدوح الولي عقب انسحابهما. وشرعت الجمعية في التصويت على المواد، وذلك بعد قراءة كل مادة على حدة. وتم إقرار الباب الأول من المسودة، وأبرز مواده، المادة الثانية التي تنص على ان مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، والمادة الرابعة المتعلقة بالأزهر، والتي تنص على ان شيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، والمادة رقم 25 التي تعيد إحياء نظام الوقف الخيري. وبعد إقرار النص، يفترض ان يقدم الى الرئيس مرسي لينظم خلال اسبوعين استفتاء للمصادقة عليه. ويمكن لعملية اقرار الدستور على عجل ان تسمح لمرسي بالانتهاء من هذا الملف الشائك، لكنها قد تؤدي ايضا الى تصاعد غضب معارضيه. وتتهم الأحزاب غير الإسلامية، جماعة الإخوان والأحزاب السلفية بالسعي الى فرض رؤيتها في الدستور الجديد للبلاد، وتؤكد انه لا يشتمل على ضمانات كافية للحريات العامة والشخصية وحريات الرأي والتعبير والصحافة ولحرية تشكيل التنظيمات النقابية. وكان لدى الجمعية مهلة حتى منتصف فبراير لتنجز أعمالها، ولذا يبدو قرار التصويت امس وكأنه رغبة في تسريع العملية. وتردد في دوائر المعارضة المصرية معلومات عن ان الجمعية التأسيسية ستسلم مسودة الدستور فور التصويت عليها الى الرئيس المصري، وان مرسي سيصدر غدا قرارا بدعوة المصريين الى الاستفتاء عليه. وتحاول الجمعية التأسيسية استباق اي قرار محتمل من المحكمة الدستورية العليا التي ستنظر الأحد المقبل في دعاوى تطالب بحل الجمعية التأسيسية وحل مجلس الشورى. كما تستبق محكمة القضاء الإداري التي ستنظر الثلاثاء المقبل في دعاوى تطالب بوقف تنفيذ وإلغاء الإعلان الدستوري الأخير. ودعت جماعة الإخوان والأحزاب السلفية الى تظاهرات السبت تأييدا للرئيس المصري. وبهذا التصعيد المتبادل يتواصل اختبار القوة الذي تشهده البلاد منذ إصدار الإعلان الدستوري الخميس الماضي بين الإسلاميين ومعارضيهم الذين نظموا الثلاثاء في القاهرة والعديد من المحافظات تظاهرات حاشدة شارك فيها بضع مئات الآلاف من المصريين. وبعد ظهر الأربعاء، أعلنت محكمة النقض، وهي المحكمة العليا في القضاءين المدني والجنائي المصري، «تعليق أعمالها الى حين إسقاط الإعلان الدستوري»، وأصدرت بيانا وصفت الإعلان فيه بأنه «سابقة لم تعرفها أعتى النظم الاستبدادية»، واعتبرت ان «التغول على السلطة القضائية بلغ منتهاه». وكان نادي قضاة مصر (وهو بمثابة النقابة العامة للقضاة العاملين في المحاكم المدنية والجنائية) أوصى الجمعة الماضي بوقف العمل في جميع المحاكم والنيابات المصرية الى حين إلغاء الإعلان الدستوري، وطلب من الجمعيات العمومية للمحاكم المختلفة إقرار هذه التوصية. وعلقت معظم محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف والعديد من النيابات أعمالها في مختلف محافظات مصر.

وأصدرت المحكمة الدستورية العليا الأربعاء بيانا اتسمت لهجته بالتحدي واتهمت فيه ضمنا الرئيس المصري بالهجوم عليها من دون دليل، كما أكدت انه «لن يرهبها تهديد او وعيد او ابتزاز ولن تخضع لأي ضغوط».

التوصل إلى «الراجل اللي ضرب السيد البدوي على قفاه»

على غرار "الراجل اللي واقف ورا عمر سليمان"

العربية: أكد د.السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، أن شباب الحزب توصلوا إلى معرفة الشاب الذي اعتدى خلال مظاهرات ميدان التحرير الثلاثاء الماضي. وأوضح في تصريحات صحافية أنهم توصلوا أيضا للجهة التي تقف وراءه ودفعته لذلك، وسيتم الإعلان عن هذه الجهة بعد أن تنتهي المهمة الوطنية في إسقاط الإعلان الدستوري.

وذكر البدوي، في تصريحات لصحيفة «المصري اليوم» أن المعتدي هو شاب يبلغ من العمر 21 عاما، وأشار: «عرفنا اسمه الثلاثي وهويته». وأضاف: «حتى لا أفسد الجو العام للمليونية فسوف نقدم اعترافات موثقة بالڤيديو لهذا الشاب يعترف فيها بتفاصيل من دفعه لذلك وأعطاه الأموال».

وكانت قد انتشرت على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي واقعة مؤسفة تعرض لها البدوي خلال مشاركته في فعاليات مليونية «للثورة شعب يحميها»، حيث انتشر ڤيديو يظهر تعرضه للضرب خلف رأسه، أو ما يطلق عليه المصريون «القفا»، ويظهر الڤيديو الواقعة في ثوان معدودة، حيث يظهر البدوي يسير في ميدان التحرير وحوله رجاله ومناصروه وبعض المشاركين في المليونية، وأحدهم يسأله: «إيه رأيك في الميدان بدون الإخوان يا ريس»، فيجيب البدوي: «جميل».

إلا أن الجميع فوجئ بشخص مجهول ملثم ينهال على البدوي بصفعة على «قفاه»، بقوة ما دعا البدوي لأن يلتفت وراءه بسرعة، ولكن كان الشخص المجهول قد فر مسرعا.

يذكر أن سرعة انتشار الڤيديو على شبكات التواصل الاجتماعي قد ذكرت المصريين بـ «الراجل اللي واقف ورا عمر سليمان» أثناء إلقائه خطاب التنحي الخاص بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011،

فحينها انتشر الڤيديو وكثرت التعليقات والسخرية حول هوية «الراجل اللي واقف ورا عمر سليمان».

السفارة الأميركية تعلق أعمالها بالقاهرة على خلفية الأوضاع في مصر

القاهرة ـ يو.بي.أي: علقت السفارة الأميركية لدى القاهرة أعمالها امس على خلفية الأوضاع الراهنة في مصر. وقالت السفارة في بيان مقتضب على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) إنه نظرا للأوضاع الأمنية في محيط السفارة الأميركية، سيتم إغلاق الخدمات العامة بما فيها التأشيرات وخدمات الرعايا الأميركيين ومركز المعلومات حتى نهاية اليوم (امس الخميس).

ويشهد ميدان سيمون بوليفار مقابل السفارة الأميركية بوسط القاهرة مناوشات واشتباكات متقطعة بين عناصر من الأمن وعشرات المتظاهرين على خلفية إعلان دستوري أصدره الرئيس المصري محمد مرسي مؤخرا يعتبره معارضوه أنه ترسيخا لديكتاتورية جديدة في البلاد.

وأسفرت تلك المناوشات عن إصابة عدد من المتظاهرين باختناقات بفعل إطلاق كثيف للغاز المسيل للدموع من جانب عناصر الأمن الذين أصيب بعضهم رشقا بالحجارة.

صورة أثارت غضب «الفيسبوك»: فردوس عبدالحميد تبتسم للعدسات.. وأم تبكي

أثارت صورة للفنانة فردوس عبدالحميد برفقة سيدة يعتقد أنها والدة شهيد أو جريح غضب عشرات النشطاء على «الفيسبوك»، حيث ظهرت فردوس في الصورة وهي تبتسم لعدسة الكاميرا، فيما أظهرت الصورة السيدة التي بجانبها وهي تبكي بحرقة.

وبين ابتسامة فردوس ودموع الام علق أحد النشطاء قائلا: «صورة بألف معنى فعلا: فردوس عبدالحميد تبتسم للعدسات، وأم تبكي من القلب..».

فيما تساءل آخر: هل هؤلاء هم الثوريون الحقيقيون؟، وعلق آخر بأن هؤلاء منافقون بانت حقيقتهم.

جورج إسحاق: أحذر من ارتفاع سقف المطالب إذا استمر «عناد الرئاسة» في مصر

القاهرة ـ د.ب.أ: حذر جورج إسحاق وكيل مؤسسي حزب «الدستور» في مصر من ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين المعتصمين بميدان التحرير بقلب القاهرة إذا استمر ما سماه بـ «العناد الرئاسي» في حالة عدم الاستجابة لطلبات الشارع.

وقال إسحاق، في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية امس «عندما احتشد المصريون في ميدان التحرير أجبروا الرئيس (السابق) حسني مبارك على الرحيل خلال ثورة 25 يناير».

وأضاف إسحاق، وهو أول منسق عام للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) التي كانت أولى حركات معارضة مبارك عقب تأسيسها عام 2004، «إذا لم يتم إلغاء الإعلان الدستوري الأخير بسرعة فسيتصاعد الأمر ويعلو سقف المطالب ولن يستطيع الرئيس المصري محمد مرسي أو جماعة الإخوان المسلمين السيطرة على تلك المطالب».

وكشف إسحاق عن تبنيه المبادرة التي طرحها الصحافي أيمن الصياد مستشار رئيس الجمهورية والتي تتضمن العودة إلى دستور 1971 الذي تم تعطيل العمل به عقب سقوط نظام الرئيس السابق مبارك بالتعديلات التسعة التي استفتي الشعب عليها في شهر مارس 2011، وإجراء استفتاء جديد على ذلك الدستور، على أن يكون العمل به لفترة انتقالية تستمر سنتين.

وأضاف إسحاق: تنص المبادرة أيضا على إجراء انتخابات برلمانية بعد الاستفتاء على العمل بدستور 1971، ليستعيد مجلس الشعب سلطته التشريعية التي اختص بها الرئيس مرسي نفسه في الإعلان الدستوري الذي أصدره في أغسطس الماضي.

وقال إسحاق «القضاء المصري هو حائط الصد الأخير للشعب المصري ولا يجوز الاعتداء عليه من خلال الإعلان الدستوري».